

Distr.: General
8 August 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين

مسألة تمثيل جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٢ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي
بور كينا فاسو، وتشاد، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وسان تومي
وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، والسنغال،
وسوازيلند، وغامبيا، وغرينادا، ونيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكوماتنا، كل من حكومتنا، وعملا بالمادة ١٤ من النظام
الداخلي للجمعية العامة، نتشرف بأن نطلب إدماج البند التكميلي المعنون "مسألة تمثيل
جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة" في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نرفق طيه مذكرة إيضاحية (المرفق
الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني).

(توقيع) ألفريد كابللي

الممثل الدائم

البعثة الدائمة لجزر مارشال لدى

الأمم المتحدة

(توقيع) إدواردو ج. سيفيلا سوموزا

الممثل الدائم

البعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى

الأمم المتحدة

(توقيع) بيراكى جينو

القائم بالأعمال بالنيابة

البعثة الدائمة لجزر سليمان

لدى الأمم المتحدة

(توقيع) بابا لويس فول

الممثل الدائم

البعثة الدائمة لجمهورية السنغال

لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فرانسوا أوبيدا
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لبوركينا فاسو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) دومينغوس أوغوستو فيرييرا
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لسان تومي وبرينسيبي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كريستن غري - جونسون
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لغامبيا لدى
الأمم المتحدة

(توقيع) عيسى بوكار
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة لجمهورية تشاد
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) لامويل أ. ستاينسلاوس
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لغرينادا لدى
الأمم المتحدة

(توقيع) كليفورد سيبو سيسو مامبا
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لملكة سوازيلند
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) هوزيه روبرتو أندينو سالازار
الممثل الدائم
البعثة الدائمة للسلفادور لدى
الأمم المتحدة

(توقيع) مارغريت هيوز فيراري
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة إيضاحية

إن جمهورية الصين (تايوان) دولة حرة ومحبة للسلام، وحكومتها المنتخبة ديمقراطياً هي الحكومة الوحيدة الشرعية التي يمكنها تمثيل مصالح ورغبات شعب تايوان في الأمم المتحدة. على أنها سرعان ما ستغدو البلد الوحيد الذي سيظل مستبعداً من حظيرة الأمم المتحدة. واليوم، ثمة حاجة ملحة لدراسة هذه الحالة الخاصة، وتصحيح هذا الإغفال المجافي للصواب.

١ - العالمية مبدأ أساسي من مبادئ الأمم المتحدة

تتحدث ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بعبارات قوية عن مهمة الأمم المتحدة المتمثلة في "أن تؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية". وتوضح هذه اللغة بعبارات بليغة مبدأ عالمية الشمول، بالنسبة للشعوب قاطبة وللأمم كافة. وعلاوة على ذلك، تدعو المادة ٤ من الميثاق "جميع الدول الأخرى المحبة للسلام" إلى الانضمام للمنظمة.

ولقد غدت أعمال الأمم المتحدة، منذ انتهاء الحرب الباردة، متزايدة الأهمية في شؤون الحكم العالمي، واكتسب مبدأ عالمية الشمول إلحاحية جديدة. ومع قبول تيمور الشرقية وسويسرا، أضحت الآن جميع بلدان العالم أعضاء في هذه المنظمة التي يتزايد طابعها العالمي الحقيقي على الدوام - كل البلدان ما خلا واحداً، تايوان. وبعد كل هذه الإنجازات في تحقيق مبدأ عالمية الشمول، يثير الاستبعاد الكامل لتايوان من الأمم المتحدة تحدياً أخلاقياً وقانونياً للمجتمع الدولي.

والواقع أن الاشتراك في الأمم المتحدة هو الرغبة المشتركة لأفراد الشعب في تايوان، لأنهم يعتزون بمثل السلام وحقوق الإنسان التي نشأوا عليها. وتأسيساً على هذا الحماس العام القوي، أصبح تأمين الاشتراك في الأمم المتحدة مسعى فائق الأهمية للحكومة التايوانية المنتخبة بطريقة ديمقراطية. وفي هذا الوقت الحافل بالقلق العالمية، خليق بالمجتمع الدولي الذي يؤمن بهذه المثل أن يرحب بهذه الطموحات.

٢ - قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) لم يحسم مسألة تمثيل تايوان

كانت مسألة تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٧١ مثار خلاف. ولمعالجة هذه المشكلة، اتخذت الجمعية العامة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي أنشأ مقعداً لجمهورية الصين الشعبية في

الأمم المتحدة. على أن هذا القرار لم يُعالج مسألة تمثيل تايوان في الأمم المتحدة. ولسوء الحظ، أسيء استخدام القرار فيما بعد لتبرير استبعاد تايوان.

وفيما يلي نص القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦):

إن الجمعية العامة،

إذ تذكر بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ ترى أن إقرار الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية أمر جوهري، لحماية الأمم المتحدة ولل قضية التي يتعين على الأمم المتحدة أن تخدمها بمقتضى الميثاق،

وإذ تعترف بأن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم وحدهم الممثلون الشرعيون للصين لدى الأمم المتحدة، وبأن جمهورية الصين الشعبية هي أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة،

تقرر أن تقرر لجمهورية الصين الشعبية جميع حقوقها، وأن تعترف بممثلي حكومتها بوصفهم وحدهم الممثلين الشرعيين للصين لدى الأمم المتحدة، وأن تطرد ممثلي تشان كاي شيك فوراً من المكان الذي يشغلونه بصورة غير مشروعة في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها.

وجدير بالذكر بصفة خاصة أن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)، لم يتناول سوى مسألة تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة وجميع المنظمات المتصلة بها، ولم يقرر أن تايوان جزء من جمهورية الصين الشعبية، ولم يمنح جمهورية الصين الشعبية الحق في تمثيل جمهورية الصين في تايوان أو الشعب التايواني في الأمم المتحدة وجميع المنظمات المتصلة بها.

ورغم وضوح القرار نصاً وروحاً، ظلت تايوان، طوال السنين الإحدى والثلاثين الماضية، منذ اعتماد القرار، مستبعدة من الأمم المتحدة. وظل شعب تايوان البالغ تعداداه ٢٣ مليون نسمة محروماً من حقوق الإنسان الأساسية له في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها - وذلك في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرهما من قواعد حقوق الإنسان الدولية.

٣ - جمهورية الصين (تايوان) هي دولة ذات سيادة وعضو بناء في المجتمع الدولي

تضم تايوان عدداً من السكان قوامه ٢٣ مليون نسمة، ولها إقليم محدد يتكون من تايوان وجزر بينغو وكنمن وماتسو. ولتايوان حكومة قادرة على اتخاذ القرار بالفعل، وتملك

قدرة وافرة على مباشرة العلاقات الدولية مع الدول الأخرى في المجتمع العالمي. وتتجلى هذه الحقيقة الأخيرة ليس في العلاقات الدبلوماسية الكاملة التي أنشأتها مع ٢٦ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا في عضويتها النشطة في عدد من المنظمات الدولية.

وتايوان ليست حكومة محلية تابعة لجمهورية الصين الشعبية أو إقليما منها. بل على العكس من ذلك، ظل جانبا مضيق تايوان، منذ إنشاء جمهورية الصين الشعبية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، محكومين بصورة منفصلة، ودون أن يكون لأي منهما أي سيطرة أو ولاية على الآخر.

وبعد انتهاء أربعة عقود من الحكم الاستبدادي في عام ١٩٨٧، مكّنت إصلاحات دستورية موسّعة تايوان من إجراء انتخاباتها البرلمانية العامة الأولى في عام ١٩٩٢، ثم في انتخاباتها الرئاسية المباشرة الأولى في عام ١٩٩٦. وأخيرا، في عام ٢٠٠٠، تم أول انتقال بالوسائل السلمية للسلطة التنفيذية من حزب سياسي إلى حزب سياسي آخر عن طريق الانتخابات الرئاسية الثانية.

ونجاح تايوان في إضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسساتها وجهودها النشطة في سبيل حقوق الإنسان للدليل على مثابرة الشعب والتزام الحكومة بدعم السلام وتعزيزه. لذا، شدّد الرئيس تشين شوي - بيان في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تولّيه سدة الرئاسة على ما يمثّله السلام والديمقراطية من أهمية لشعب تايوان: "لقد أثبتنا للعالم بفضل تصويتنا المقدّس أن الحرية والديمقراطية هما قيمتان عالميتان لا جدال فيهما، وأن السلام هو أسمى هدف تسعى الإنسانية إلى بلوغه".

وعلاوة على ذلك، فإن تايوان بوصفها دولة ديمقراطية ملتزمة بأن تكون نموذجا مثاليا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فقد وعدت الحكومة بأن تُدخل تايوان في النظام الدولي لحقوق الإنسان، متعهدّة بالامتثال للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإعلان وبرنامج عمل فيينا. ولبلوغ هذه الأهداف، تعمل تايوان حاليا على تشكيل لجنة وطنية لحقوق الإنسان وفقا للمبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة.

٤ - إن استبعاد تايوان من الأمم المتحدة يُشكّل تمييزا ضد شعبها ويحرمه من حقوق الإنسان الأساسية في الاستفادة من أعمال الأمم المتحدة والإسهام فيها.

تواجه تايوان بوصفها دولة حديثة العهد بالاقتصاد المتقدم النمو، طائفة متنوعة من المشاكل والاحتياجات في مجالات كحماية البيئة، والتحويلات الديمغرافية، وتوفير الرعاية

الصحية، ومكافحة الأمراض المعدية، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والسفر والنقل الجويين الدوليين وبشكل أسرع وأكثر أمناً، والاتصالات السلكية واللاسلكية الفعالة. وفي عالم تتسارع فيه خطى التكافل، يتعين بشكل متزايد الاهتمام بهذه المجالات من جانب الآليات الدولية والتعاون على الصعيد الدولي، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تضطلع بدور قيادي في العديد من هذه العمليات.

غير أن جمهورية الصين الشعبية، فضلاً عن المسؤولين في الأمم المتحدة، كثيراً ما يتذرعون بقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) لكي يمنعوا لا الوكالات الحكومية فحسب، وإنما أيضاً المنظمات غير الحكومية وحتى أفراد الشعب في تايوان، من المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة، بما فيها جميع الأنشطة المتصلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وهذا الاستبعاد الجائر للحكومة والمنظمات الأهلية والأفراد في تايوان يتعارض مباشرة مع المبدأ الجوهرى للمشاركة المفتوحة أمام الجميع الذي تؤيده الأمم المتحدة، ويتعدى على حقوق شعب تايوان لا في أن يكون ممثلاً فحسب، وإنما أيضاً في المشاركة في مجموعة واسعة من البرامج الفنية للأمم المتحدة لما فيه منفعة الجميع.

وتشمل أحدث الأمثلة على هذا التمييز ما يلي :

(١) رغم أن حكومة تايوان على استعداد للإسهام بمواردها المالية والبشرية في الصندوق العالمى لمكافحة الإصابة بالإيدز والسل والملاريا، فهي لم تُدعَ إلى المشاركة في أي من المؤتمرات والبرامج المتعددة لمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي ترعاها الأمم المتحدة؛ كما لم يسمح لأي من الباحثين العديدين والمنظمات غير الحكومية العديدة في تايوان العاملين في مكافحة هذا الوباء بالمشاركة.

(٢) لم تُدعَ تايوان - وهي مساهم نشط في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى العديد من البلدان - إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، بالمكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٣) بالرغم من الجهود الجدية التي بذلتها تايوان لتحسين حقوق الطفل في العقود الثلاثة الأخيرة، فهي لم تتمكن من حضور دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٢.

(٤) مع أن مركز معلومات الطيران في تايبيه وخمسة مطارات رئيسية في تايوان تقدّم عدداً ضخماً من خدمات المعلومات المتعلقة بالرحلات الجوية

(ما مجموعه ١,٥٥ مليون في عام ٢٠٠١)، لا تزال إدارة الطيران المدني في تايوان ممنوعة من المشاركة في أنشطة منظمة الطيران المدني الدولي.

(٥) في الاجتماع الذي عقدته جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو ٢٠٠٢، لم يُسمح للعديد من أفراد الجمهور الذين ينتمون إلى جنسيات مختلفة، والذين ورد في جوازات سفرهم أن مكان الولادة هو تايوان، بدخول قاعة الجمهور.

(٦) وأخيراً، وبالرغم من أن تايوان استجابت بسرعة إلى الدعوة التي وجهها مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لاتخاذ إجراءات ضد الإرهاب الدولي، فإن هناك فجوة بالغة الأهمية في الشبكة العالمية لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال نظراً لعدم مشاركة الوكالات الحكومية ذات الصلة التابعة لتايوان في الآليات الدولية الملائمة.

لقد آن الأوان لكي تكف الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها المتخصصة عن الممارسة التعسفية والمستنكرة المتمثلة في تجاهل تايوان واستبعادها. فإشراك تايوان سيمكّنهما من المساهمة في الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة ومن الاستفادة منها، في حين أن الاستمرار في استبعادها ينتهك حقوق ٢٣ مليون نسمة ويُنقص بالتالي كثيراً من قيمة هذه الجهود الهامة.

٥ - جمهورية الصين في تايوان قادرة على تنفيذ جميع الالتزامات التي قررها ميثاق الأمم المتحدة وراغبة في ذلك.

بينما تملك جميع الشعوب، بطبيعة الحال، الحق في الانضمام إلى الأمم المتحدة، فإن هذا الحق يأتي مقترناً مع التزامات جادة. والجميع ملزمون بالعمل على تحقيق أهداف المنظمة، كما جاء بيانها في المادة الأولى من الميثاق، ووفقاً للمبادئ التي ترسيها المادة الثانية. فضلاً عن ذلك، تلزم المادة السادسة والخمسون جميع الأمم بالتعهد بالقيام، منفردة أو مشتركة، "بما يجب عليها من عمل لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة ٥٥"، بما في ذلك: (أ) "تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي"؛ (ب) "تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها؛ وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم"؛ (ج) "أن يشجع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين".

وتملك تايوان، بوصفها بلدا محبا للسلام، ومثالا حيا للديمقراطية، كامل القدرة والإرادة لتنفيذ هذه الالتزامات الرسمية، لأنها صادقة في مشاركتها للأمم المتحدة بإيمانها بمثل السلام وحقوق الإنسان والتنمية. علاوة على ذلك، تملك تايوان أيضا، بما حقته من إنجازات مشهودة على المستوى الدولي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القدرة الكاملة على النهوض بالتزاماتها. فقد حول شعب تايوان بجده في العمل، هذا البلد خلال نصف قرن من الزمان، إلى القوة الاقتصادية السابعة عشرة في العالم من حيث الضخامة، والخامسة عشرة من حيث حجم التجارة، والثامنة في مجال الاستثمار الخارجي، وثالث أكبر مصدر لمنتجات تكنولوجيا المعلومات. ويسهم هذا الأداء الاقتصادي بالفعل، إسهاما كبيرا في تحقيق الازدهار على الصعيدين الإقليمي والعالمي معا، ويمكنها حقا من توفير الدعم اللازم لتنفيذ جميع الالتزامات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وتجربة تايوان، بوصفها مثالا ناجحا للتنمية الاقتصادية الحديثة، مفيدة على وجه الخصوص للأمم النامية، لا سيما وأنها مستعدة على الدوام، لاقتسام هذه التجربة مع العالم الخارجي، بالمشاركة في برامج المساعدة والإغاثة المختلفة. وحيث أن المعونة والدعم الخارجيين كان لهما دور حيوي في المراحل الباكرة من مسيرة تايوان التنموية، يغمر شعب تايوان إحساس عميق بالمسؤولية تجاه رد هذا الجميل. فهو يؤيد توسع تايوان المستمر في تقديم المساعدة الإنمائية لما وراء البحار، لترتفع إلى ١٥,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبرغم أن هذه النسبة لا تزال دون الهدف المرصود للبلدان المكتملة النمو، فهي كبيرة بشكل محسوس، لا سيما إذا أدركنا أن تايوان ممنوعة من الإسهام في البرامج الرئيسية للمساعدة المتعددة الأطراف. ففي نهاية عام ٢٠٠١، كانت لتايوان ٤٠ بعثة مساعدة تقنية طويلة الأجل، مقيمة في ٣٤ بلدا شريكا، بغية تطوير المهارات المحلية في مجالات كالزراعة، ومصائد الأسماك، والبستنة، وتربية الحيوان، والحرف اليدوية، والطب، والنقل، والصناعة، والتعدين، وإنتاج الطاقة الكهربائية، والطباعة، والتدريب المهني، والتجارة، والاستثمار. وتقف هذه البرامج، وغيرها من البرامج الأخرى، دليلا على صدق توجه تايوان وقدرتها على تحقيق تنمية نافعة لجميع الشعوب في العالم.

وفي مجال المساعدة الإنسانية أيضا، تؤدي تايوان دورا تتزايد فعاليته. ففي عام ٢٠٠١، أرسلت تايوان بشكل رسمي، فريق إنقاذ ومُؤن قِيمة إلى السلفادور بعد إصابتها بزلزالين، كما ساهمت منظماتها غير الحكومية في جهود الإغاثة في ولاية غوجرات الهندية، في أعقاب الزلزال الذي ضربها. يضاف إلى ذلك، أن حكومة تايوان قامت أيضا، بمشاركة فعلية من المجتمع المدني فيها، بإرسال مواد إغاثة إنسانية ضرورية إلى اللاجئين في أفغانستان، مساهمة منها في عمليات الإنعاش التي أعقبت الحملات الإرهابية في ذلك البلد.

ولا تزال هذه الأنشطة تتنامى من حيث الحجم والنطاق، على الرغم من استبعاد تايوان من المشاركة في منتديات متعددة الأطراف ذات صلة بهذه الأنشطة. وبطبيعة الحال، فإن مساعي تايوان ستكتسب مزيداً من الفعالية لو أنها نسقت مع ما تبذله الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من جهود على النطاق الدولي. ففي هذا الوقت الذي تعاني فيه برامج عديدة بالغة الأهمية بالنسبة لرفاه البشرية من نقص خطير في الموارد ما فتئ يتعاضد، يأتي رفض المجتمع الدولي مد يد التعاون إلى شريك، مثل تايوان، ييدي استعداداً لذلك، تعبيراً عن افتقار إلى روح المسؤولية.

٦ - انضمام تايوان إلى الأمم المتحدة سيساعد على صون السلام والاستقرار في آسيا والمحيط الهادئ

تظل الرسالة الفاتكة الأهمية للأمم المتحدة هي صون السلام والأمن في أنحاء العالم. ونظراً إلى أن حدوث تطور إيجابي في العلاقات عبر مضيق تايوان يكتسب أهمية بالغة لتحقيق سلام وأمن دائمين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإن على الأمم المتحدة مسؤولية معالجة هذه الحالة. وبإمكانها بل ويتعين عليها، في حقيقة الأمر، أن تضطلع بدور ميسر في هذا الصدد، بأن تكون بمثابة منتدى للمصالحة والتقارب بين تايوان وجمهورية الصين الشعبية. ولدى تايوان وجمهورية الصين الشعبية، إذا عملتا جنباً إلى جنب، الإمكانات الكفيلة بتقديمهما، في نهاية المطاف، إسهامات كبيرة نحو تحقيق السلام والاستقرار، وهو ما سيعود بالفائدة لا على الشعبين على جانبي المضيق فحسب، بل وعلى المنطقة برمتها. فجدير بالأمم المتحدة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة للحث على تحقيق هذه النتائج وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك.

لقد وجّه قادة تايوان ندائهم مراراً وتكراراً إلى القادة في جمهورية الصين الشعبية للعمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاعات السياسية بين الجانبين. واتخذت تايوان أيضاً خطوات ملموسة نحو تطبيع العلاقات التجارية مع جمهورية الصين الشعبية لتمهيد الطريق إلى المصالحة السياسية. ومن هذه التدابير قيامها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بإنشاء خطوط مباشرة في مجالات التجارة والاتصالات والنقل تربط بين جزيرتي كينمين وماتسو التابعتين لتايوان وميناء زيامين وفوز التابعين للصين. وقد وجه رئيس جمهورية تايوان شين شويبيان، في البيان الذي أدلى به في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢، ندائه مجدداً إلى قادة جمهورية الصين الشعبية لاستئناف الحوار بين جانبي مضيق تايوان دون أي شروط مسبقة، ورأى أيضاً أن تطبيع العلاقات عبر مضيق تايوان حريٌّ بأن يُستهلّ بعمليات تبادل في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية.

وجدير بالذكر أن تايوان وجمهورية الصين الشعبية أصبحتا، كلتاهما، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عضوين كاملين في منظمة التجارة العالمية. ويُتوقع أن تكون هذه المنظمة منبرا بَناءً للحوار حول المسائل التجارية والاقتصادية بين الجانبين. وعلى غرار ذلك، بإمكان الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تكون بمثابة منتدى متعدد الأطراف لإقامة اتصالات حول مجموعة من القضايا أوسع نطاقا. ومن شأن هذا التفاعل أن يُساعد على بناء الثقة المتبادلة بين تايوان وجمهورية الصين الشعبية.

٧ - تمثيل جمهورية الصين في تايوان سيسهم في تحقيق المصالح العامة لجميع البشر

في تمثيل تايوان في الأمم المتحدة وفاء بمبدأ العالمية في عضويتها، إذ يجعل هذه المنظمة ذات طابع تمثيلي أعمّ ويجعلها أكثر شمولاً وفعالية. وسيسهم أيضا في صون السلم والأمن الدوليين وفي تعزيز التعاون الدولي في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي مجالات حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية.

إن تايوان بحاجة إلى الأمم المتحدة والأمم المتحدة بحاجة إلى تايوان.

المرفق الثاني

مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها، مع القلق، أن شعب تايوان البالغ تعدادده ٢٣ مليون نسمة، لا يزال هو الشعب الوحيد في العالم غير الممثل في الأمم المتحدة، وتلك حالة تخالف روح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا سيما مبدأ عالمية المنظمة الأساسي، وروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى أن الجمعية العامة في قرارها ٢٧٥٨ (د - ٢٦) قررت "أن تقر لجمهورية الصين الشعبية جميع حقوقها، وأن تعترف بممثلي حكومتها بوصفهم وحدهم الممثلين الشرعيين للصين لدى الأمم المتحدة، وأن تطرد ممثلي تشان كاي شيك فوراً من المكان الذي يشغلونه بصورة غير مشروعة في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها"،

وإذ تشير كذلك إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لم يتناول سوى مسألة تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها، ولم يقرر أن تايوان جزء من جمهورية الصين الشعبية، ولم يمنح جمهورية الصين الشعبية حق تمثيل تايوان أو شعب تايوان في الأمم المتحدة وفي جميع المنظمات المتصلة بها،

وإذ تلاحظ أن جمهورية الصين الشعبية لم تمارس مطلقاً، منذ تأسيسها في عام ١٩٤٩، أي سيطرة أو ولاية على تايوان، ولم تمارس حكومة جمهورية الصين في تايوان مطلقاً أي سيطرة أو ولاية على أراضي جمهورية الصين الشعبية،

وإذ تلاحظ كذلك أن تايوان تحولت على نحو جدير بالملاحظة إلى دولة ديمقراطية حرة بعد أن أنهت حكماً استبدادياً استمر أربعة عقود،

وإذ تدرك أن حكومة الصين في تايوان، المنتخبة ديمقراطياً، هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي يمكنها أن تمثل تايوان وشعب تايوان في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي،

وإذ تلاحظ أن شعب تايوان وقادته المنتخبين ملتزمون بالقيم العالمية للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وبتعزيز التعاون الدولي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي المساعدة الإنسانية،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية الموقع الاستراتيجي لتايوان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومدى ما سيمثله انضمام تايوان إلى الأمم المتحدة من إسهام في صون السلم والأمن في المنطقة عن طريق الدبلوماسية الوقائية،

تقرر ما يلي:

- (أ) الاعتراف بحق شعب جمهورية الصين في تايوان البالغ تعدادده ٢٣ مليوناً في أن يكون ممثلاً في منظومة الأمم المتحدة؛
- (ب) اتخاذ التدابير الملائمة لتنفيذ الفقرة (أ) من هذا القرار.
-